

**شهادة عنف منزلي أو عنف مواجهة أو ملاحة**  
وزارة الإسكان والتنمية الحضرية الأمريكية  
مكتب الإسكان

موافقة OMB رقم 0204-2502  
تاريخ الانتهاء 05/31/2011

يقدر عبء الإبلاغ العام لهذه المجموعة من المعلومات بحوالي ساعة في المتوسط لكل استجابة. يتضمن ذلك، الوقت المستغرق لجمع البيانات ومراجعتها والإبلاغ عنها. يتم استخدام المعلومات المقدمة بواسطة المالكين ووكالء الإدارية الذين يقدمون المساعدة إلى المشروع بموجب القسم 8 في ظل قانون الإسكان الخاص بالولايات المتحدة لعام 1937 (42 قانون الولايات المتحدة (U.S.C.) 1437) للطلب من المستأجر الشهادة بأن الشخص ضحية العنف المنزلي أو عنف المواجهة أو الملاحة. تخضع هذه المعلومات لمتطلبات السرية بموجب شريعة إصلاح الإسكان والتنمية الحضرية (HUD). لا يجوز لهذه الوكالة جمع هذه المعلومات، ولا يمكن لزاماً عليك إكمال هذا النموذج ما لم يوجد به رقم صالح حالياً لمكتب الإدارة والميزانية (OMB).

**الغرض من النموذج:** يعمل قانون العنف ضد المرأة وإعادة تحويل وزارة العدل لعام 2005 على حماية المستأجرين المؤهلين وأعضاء أسر المستأجرين الذين يقعون ضحية العنف المنزلي أو عنف المواجهة أو الملاحة (يطلق عليهم إجمالاً اسم "العنف المنزلي") من الإخلاء أو قطع إعانة الإسكان استناداً إلى أعمال مثل هذا العنف الممارس ضدهم.

**استخدام النموذج:** إذا كنت ضحية للعنف المنزلي، يجب عليك أنت أو أحد أفراد العائلة بتقديمه إلى إكمال هذا النموذج ورساله أو إرسال المعلومات الموضحة أدناه ضمن "المستندات البديلة" والتي يمكن تقديمها بدلاً من هذا النموذج، في غضون 14 يوم عمل من تلقى الطلب المكتوب لهذا النموذج بواسطة المالك أو وكيل الإدارية. يجب إعادة هذا النموذج أو المستندات البديلة إلى الشخص والعنوان المحددان في الطلب المكتوب للحصول على نموذج الشهادة. إذا لم يتم تقديم النموذج المطلوب أو المعلومات التي يمكن تقديمها بدلاً من هذا النموذج بحلول اليوم الرابع عشر أو أي مد لل التاريخ المحدد من قبل المالك أو وكيل الإدارية، فإن يتم تقديم أي من الخيارات المقدمة لضحايا العنف المنزلي بموجب القسم 8 من برنامج المساعدة القائمة على المشروع. لا يكفي توزيع هذا النموذج أو إصداره بمثابة طلب مكتوب للشهادة.

المستندات البديلة: بدلاً من نموذج الشهادة هذا (أو بالإضافة إليه)، من الممكن تقديم المستندات التالية:

(1) سجل فيدرالي أو خاص بولاية أو قبلي أو إقليمي أو خاص بالشرطة المحلية أو المحكمة؛ أو

(2) مستندات موقعة من قبل موظف أو وكيل أو متقطع عن موفر خدمة الضحية أو محامي أو أحد العاملين بالقطاع الصحي، والذي طلب منه الضحية المساعدة في مواجهة العنف المنزلي أو عنف المواجهة أو الملاحة أو أثار الانتهاك الذي يشهد المتخصص بموجب عقوبة الجنث باليمن (28 قانون الولايات المتحدة (U.S.C.) 1764) وفقاً لقناعة المتخصص أن الحادث (الحوادث) موضع التحقيق هي حوادث انتهك حقيرة وإن الضحية قامت بالتوقيع أو شهدت على المستندات.

يتم إكماله بواسطة ضحية العنف المنزلي أو من ينوب عنها:

1. يتم استلام تاريخ الطلب المكتوب من المالك أو وكيل الإدارية:

\_\_\_\_\_

2. اسم الضحية:

\_\_\_\_\_

3. اسمك (إذا كان مختلفاً):

\_\_\_\_\_

4. اسم (أسماء) أعضاء العائلة الواردين في عقد الإيجار هذا:

\_\_\_\_\_

5. اسم المنتهك:

\_\_\_\_\_

6. علاقتك بالضحية:

\_\_\_\_\_

7. تاريخ الحادث:

\_\_\_\_\_

8. وقت الحادث:

\_\_\_\_\_

9. مكان الحادث:

{يجب إكمال الصفحة الثانية وإرفاقها بهذا النموذج}.

#### **وصف الحادث:**

صف الحادث بكلماتك (أرفق أكثر من ورقة إذا لزم الأمر. ضع الأحرف الأولى على كل مرفق وقم بتزويده):

---



---



---



---



---



---



---



---



---



---



---



---



---



---



---



---



---



---



---



---



---



---



---



---



---



---



---



---



---



---



---



---



---

نشهد بموجبه أن المعلومات المقدمة حقيقة وصحيحة وأن الشخص المذكور أعلاه في العنصر 2 هو ضحية العنف المنزلي أو عنف المعاودة أو الملاحة. إن الحادث (الحوادث) محل النقاش هو حادث (حوادث) حقيقة لانتهاك فعلي أو مهدد به. أقر أن تقديم معلومات غير صحيحة يمكن أن يهدد قانونية البرنامج ويمكن أن يعتبر أساساً لإنهاء المساعدة القائمة على مشروع القسم 8 أو الإخلاء من العقار محل المعونة.

**تمت إزالة خط التوقيع**

بموجب قانون الولايات المتحدة (U.S.C.) (A) 42 (ee)(2) (f) القسم، ينبغي الاحتفاظ بكافة المعلومات المقدمة للملك أو لوكيل الإدارة والمرتبطة بحادث (حوادث) العنف المنزلي أو عنف المعاودة أو الملاحة بما في ذلك حقيقة أن الشخص ضحية العنف المنزلي أو عنف المعاودة أو الملاحة في إطار السرية بواسطة المالك أو وكيل الإدارة ولا يجوز إدخالها في قاعدة بيانات مشتركة أو تقديمها لأي كيان مرتبطة، فيما عدا الحد الذي يكون الإفصاح:

(1) مطلوبًا أو تمت الموافقة عليه من الضحية كتابة؛

(2) مطلوبًا للاستخدام في إجراءات إخلاء أو إنهاء المساعدة؛ أو

(3) مطلوبًا بأي شكل بموجب القانون المعمول به